العرب
الجمعة 2021/11/12
السنة 44 العدد 12238

العلاجات الاقتصادية المؤجلة تحاصر صيادي الأسماك في تونس

البنية التحتية المتهالكة وغياب المحفزات وتأثير المناخ على المتوسط تقوض تجارة الثروة البحرية

يتصاعد تذمّر صيادي الأسماك في تونس على خلفية عجز الدولة عن تحسين ظروف نشاطهم في ظل تهالك البنية التحتية والتداعيات العميقة التي خلفها التغير المناخي على الثروة البحرية في البحر المتوسط، وهو ما جعلهم في صراع من أجل البقاء للحفاظ على مورد رزقهم ببلد يعاني من هشاشة في مستويات النمو الاقتصادي.

كم تستغرق من الوقت لترقيع شباك الصيد

تونس – تُعزز أحدث المؤشرات التي يجريها الباحثون والمعنيون بصناعة الثروة السمكية في تونس حالة الإحباط السائدة بين ممارسي الصيد البحري التقليدي خوفا من تدهور أعمالهم، نظرا لاصطدامهم بعدة مطبات تعيق حصولهم على عوائد ثابتة من موردهم الوحيد.

ويؤكد الخبراء أنه لم يعد بإمكان المشرفين على القطاع، وخاصة وزارة الفلاحة والصيد البحري، تأجيل العلاجات الاقتصادية أكثر لإنقاذ هذا المجال المهم المحاصر بالأزمات المركبة.

وتتجلى مظاهر تلك التحديات في غياب قوانين ومحفزات تسهم في منع عزوف الشباب عن الانضمام إلى العمل في صيد وتجارة الأسماك، فضلا عن غياب ظروف التأمين والسلامة، إلى جانب تهالك البنية التحتية والأبعاد المناخية التي أثرت كثيرا على تكاثر الأسماك في البحر المتوسط.

السلطات مطالبة بالإسراع في وضع استراتيجية شاملة لإصلاح وتنمية الصيد التقليدي

ومنذ سنوات طويلة يمر صغار الصيادين بظروف صعبة نظرا لعدم انتفاعهم بالتأمين الصحي في حال التعرض لحوادث أثناء عملهم، في نشاط يعد واحدا من القطاعات التي تعد وضعية العاملين فيه هشة.

وتشير تقديرات المحللين إلى أن تونس لا تزال بعيدة عن استثمار الموارد السمكية المتاحة لها بالشكل الأمثل أو حتى دعم أولئك الذين يمارسون الصيد التقليدي رغم سواحلها الطويلة على البحر المتوسط بسبب التأخر في تنفيذ خطط النهوض بالصناعة السمكية.

وسعت السلطات دون جدوى للتركيز على الاقتصاد الأزرق بغية إيجاد مصادر تنموية مستدامة تغطي عدة قطاعات، من بينها صناعات مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والسياحة والنقل والتجارة البحرية.

وحذرت دراسة، قام بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يتسم به وضع صيادي الأسماك التقليديين من هشاشة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة المجتمعية في تونس رغم أهميّة مساهمتها في الإنتاج.

وأظهرت الباحثة آمنة بلكحلى في دراستها التي نشرت البعض من تفاصيلها مؤخرا وكالة الأنباء التونسية الرسمية، وشملت 450 من صغار الصيادين في كل من مدينة طبلبة من ولاية (محافظة) المنستير وقرقنة من ولاية صفاقس وجرجيس من ولاية مدنين، العديد من المشكلات المزمنة التي تواجه القطاع.

وسلطت بلكحلى الضوء بشكل أساسي على التراجع التدريجي في الموارد السمكية وضعف كفاءة الصيادين ونقص البنية التحتية وغياب الأمن في عرض البحر.

كما أشارت إلى الصراع مع بقيّة النشاطات الأخرى، خاصّة الصيد بالكيس، بالإضافة إلى تسلل المراكب المخصصة للصيد بأعالي البحار للصيد في أعماق منخفضة واستخدام بنادق الصيد البحري في أعماق أقل من 35 مترا وعدم احترام فترة الراحة البيولوجية للأسماك.

وتطرق الصيادون، الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة، إلى عدم انتظام العمل على امتداد العام بسبب الظروف المناخية، وكذلك عدم توفر الموارد الكافية في المكان والزمان.

وأظهرت الوثيقة، فضلا عن ذلك، أنّه رغم أهميّته الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومساهمته في تحقيق التنمية الجهويّة يبقى الصيد في سواحل البلاد تقليديا بالنسبة إلى أغلب الوحدات.

وتكشف تقارير رسمية أن إنتاج قطاع الصيد البحري في البلاد تراجع بنسبة 4 في المئة خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بما كان عليه في 2010.

وتظهر دراسة المنتدى أن الصيد التقليدي، الذي يمارسه أكثر من 54 ألف صياد، ساهم بنسبة 36 في المئة من إجمالي الإنتاج البحري للبلاد خلال 2019، أي في العام الذي سبق انتشار الجائحة، وأنه إذا تم وضع استراتيجية لتطويره فإنه قد يحقق أرقاما أعلى.

وفي مواجهة كل هذه المشكلات حذرت الدراسة من تنامي تراجع معدلات استيعاب قطاع الصيد البحري للشباب، وخاصة الأشخاص الأقل من 30 عاما، من سنة إلى أخرى في ظل ما يشهده المجال من تهرم في أعمار من يمارسونه، مما يجعله مهددا أكثر من أي وقت مضى.

وتظهر التقديرات أن نمو القطاع بنسبة واحد في المئة يتيح توفير ما يقارب ألف فرصة عمل جديدة سنويا ، ما يعني أن التركيز عليه وتطويره سيساعدان في خفض معدلات البطالة التي بلغت بنهاية النصف الأول من العام الحالي مستويات عالية؛ حيث وصلت إلى نحو 17.8 في المئة.

ولحماية الأعمال المرتبطة بالصيد التقليدي وضمان استدامته تعتقد بلكحلى أن الجهات المعنية مطالبة بالإسراع في وضع استراتيجية شاملة لإصلاح وتنمية الصيد التقليدي.

> **36**
> **في المئة مساهمة الصيد التقليدي من إجمالي الإنتاج البحري للبلاد خلال 2019 وفق الأرقام الرسمية**

وترى أن النهوض بالاقتصاد الأزرق لا بد أن تسبقه إصلاحات لتفكيك العقبات أمام قطاع الصيد البحري، والتي من أهمها القضاء على الصيد العشوائي وتأهيل بنية الموانئ والأسطول والعاملين في القطاع والتغطية الاجتماعية للصيادين.

وتتمحور رؤية الباحثة التونسية أيضا حول تطوير القوانين والتشريعات المنظمة لمسالك التوزيع في السوق المحلية، إلى جانب دعم دور المنظمات المهنية المعنية بالقطاع، مما سيحفز هذا المجال على تحقيق مستويات نمو أعلى مستقبلا.

وكانت تونس قد أقرت في مطلع 2017 سلسلة من الإجراءات لتطوير القطاع، من أبرزها الاتفاق على إعداد منظومة متوازنة للضمان الاجتماعي لفائدة الصيادين. وعلى الرغم من ذلك بقيت الأمور على ما هي عليه.

ومنذ العام الماضي بدأت وزارة الفلاحة والصيد البحري، بالتعاون مع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، في إعداد استراتيجيات للنهوض بالثروة السمكية، ومنها استراتيجية تنمية القطاع التي تمتد من 2016 و2026 واستراتيجية بعيدة المدى بحلول 2030.

ويبدو أن اعتماد خطة بعيدة المدى في هذا التوقيت أمر مهم للغاية خاصة وأن السلطات التونسية في حاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد للخزينة العامة من قطاعات استراتيجية.

وفعليا تتعاون تونس مع البنك الدولي الذي أعلن في 2020 عن برنامج خاص لدول المغرب العربي، ضمن برنامج عالمي موسع كان قد اعتمده في العام 2018، لتجسّد حكومات المنطقة خططها على أرض الواقع من أجل تنمية قطاع الصيد البحري خلال العقدين المقبلين.

العراق يبحث عن محفزات للنهوض بمشاريع البنية التحتية العالقة

بغداد – تتزايد إشارات التشاؤم الصادرة عن السلطات العراقية من عدم قدرتها على النهوض بالبنية التحتية المتهالكة، وهو مجال يقول خبراء إنه يختزل أحد وجوه التقصير في إدارة الأزمات الاقتصادية المتراكمة منذ الغزو الأميركي للبلاد قبل نحو عقدين.

ويعكس إقرار وزارة التخطيط بعجزها عن إنجاز مشاريع حكومية، في قطاعات الخدمات والبنى التحتية الأساسية من الماء والكهرباء والصرف الصحي والطرقات، أن السياسات الاقتصادية المعتمدة طيلة سنوات كانت خاطئة وأن مساعي حكومة مصطفى الكاظمي لإصلاحها تتطلب نفسا أقوى.

وتظهر حاجة العراق بشكل ملح إلى مساعدة القطاع الخاص في خطط التنمية لتحقيق أهدافه في مواجهة هذه المعضلة، لاسيما مع تفاقم مشكلات الدولة وتراجع قدرتها على تمويل برامج التنمية وتحقيق طموحات الناس.

وكشف مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية بالوزارة محمد محسن الخميس أن وزارة التخطيط تعكف على إعادة التوازن التنموي بين كافة المحافظات من خلال مشاريع استثمارية حكومية في مجال البنية التحتية. لكنه لم يذكر قيمتها بالتدقيق.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى محسن قوله إن "هذه المشاريع تعد بيئة جاذبة لتعزيز أنشطة القطاع الخاص، خاصة أن الدفع الآن باتجاه القطاع الخاص السكني".

وأوضح أن العديد من البنوك، بالتعاون مع البنك المركزي، باشرت بإعطاء قروض من أجل إنعاش القطاع السكني، ما سيسهم في "تنمية المدن وتحريك القطاع الاقتصادي".

لكنه أشار إلى أن تلك الخطط "هي عبارة عن سياسات تحفيزية، ولا تستطيع الدولة بمفردها إقامة مشاريع". وقال إن "تهيئة الأراضي وإعداد تصاميم في المحافظات للمدن السكنية سيتيحان للقطاع الخاص الإسهام في تنفيذ المشاريع".

وتبرز مشكلة غليان أسعار الأراضي في العاصمة بغداد قياسا ببقية المحافظات أحد أبرز التحديات التي تعترض المطورين والشركات لدخول هذه المغامرة.

وقال محسن إن "هناك تباينا كبيرا في أسعار الأراضي بين بغداد والمحافظات". ورجح أن يكون توقف الأنشطة الاقتصادية وتعرقلها بسبب آثار الجائحة من جهة، وتوفير فرص وظيفية في العاصمة من جهة أخرى، أحد أسباب ذلك التباين.

وفعليا يعاني البلد النفطي من أزمة سكن خانقة، وتقول وزارة الإسكان إن النقص يصل إلى قرابة 4 ملايين وحدة سكنية لحل الأزمة في بلد يتجاوز تعداد سكانه 40 مليون نسمة، كما توضح إحصائيات وزارة التخطيط.

وكان المتحدث باسم وزارة الإسكان عبدالزهرة الهنداوي قد قال في تصريحات صحافية الصيف الماضي إن "هناك حاجة إلى ما بين 3 ملايين ونصف المليون و4 ملايين وحدة سكنية في عموم المحافظات لسد العجز السكني" في البلاد.

إلى متى ستستمر عملية تزفيت هذا الشارع

محمد محسن

لدينا خطط تحفيزية، والدولة بمفردها لا تستطيع إقامة مشاريع

وتظهر البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة أن هناك 49 مشروعا بصدد الإنجاز منذ سنوات، وهي موزعة على كامل المحافظات، لكن حتى الآن تم إنجاز عدة مشاريع منها في محافظتي الديوانية وواسط في الجنوب إلى جانب العاصمة بغداد.

ومعظم المشاريع متركزة في المحافظات الجنوبية وخاصة في ميسان والبصرة والمثنى وذي قار، فيما تحظى محافظات ديالى ونينوى وصلاح الدين بمشاريع أقل، ولكن أغلبها في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، كما يوضح رسم بياني للوزارة لا يشير إلى تكاليفها.

ويتفق المتابعون للشأن الاقتصادي العراقي على أن أي خطوة حكومية لبلورة مشاريع البنية التحتية واقعيا تتطلب مناخ أعمال مستقرا وتشريعات وقوانين ملائمة، إضافة إلى مكافحة الفساد والبيروقراطية وتعزيز الشفافية والاستقرار الأمني.

دعم البنك الدولي يعزز الثقة بالإصلاحات الاقتصادية في المغرب

الرباط – شجع الزخم المتزايد للإصلاحات الاقتصادية المستمرة في المغرب مع مساعي الحكومة لإخراج البلد سريعا من نفق الأزمة الصحية، البنك الدولي على التأكيد بأنه مستعد لتقديم المزيد من الدعم لتجسيد خطط التنمية وزيادة التوظيف.

وأكد نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبنك الدولي فريد بلحاج خلال زيارته إلى الرباط التي تستمر حتى السبت المقبل أن المغرب "نموذج للمنطقة برمتها ونقطة ارتكاز في مجال إرساء سياسات التنمية والإصلاحات".

وأشاد المسؤول في المؤسسة المالية الدولية خلال جلسة عمل الأربعاء الماضي مع نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية بالإرادة المعلنة لحكومة عزيز أخنوش والتزامها الحازم بتنفيذ الإصلاحات الكبرى ذات الأولوية بالنسبة إلى البلاد.

وتتسلح الحكومة الجديدة بخطة اقتصادية شاملة حددتها في موازنة العام المقبل، والتي من المرجّح أن تضع البلد على طريق تحسين مؤشرات الأعمال والصادرات والأنشطة التجارية والصناعية وغيرها.

ويبدي البنك، الذي رفع منذ عامين التزاماته المالية تجاه الرباط حتى ناهزت حاليا نحو 1.8 مليار دولار، استعدادا لتقديم الدعم للحكومة المغربية لتحقيق أهدافها سواء على المستوى المالي أو التقني لمختلف البرامج التي تنوي تنفيذها في السنوات المقبلة.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى بلحاج قوله إن البنك "مهتم بتعزيز دعمه لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في إطار النموذج التنموي الجديد". واعتبر أن النتائج "المقنعة" تظهر أن المغرب "يمضي في الطريق الصحيح".

ووافقت إدارة البنك في يونيو الماضي على منح الرباط قرضا بقيمة 450 مليون دولار من أجل تطوير تكنولوجيا الخدمات المالية.

فريد بلحاج

النتائج المقنعة تظهر أن المغرب يمضي في الطريق الصحيح

وتندرج الخطوة ضمن خطط مساهمة المؤسسة المالية الدولية في زيادة المرونة المصرفية وتحقيق الشمول المالي الفعال في المغرب لضمان وصول الشركات والأفراد للبنوك للحصول على السيولة والاقتراض بشكل سلس.

وفي ديسمبر الماضي قدم البنك ربع مليار دولار لبرنامج استراتيجية الجيل الأخضر الخاص بالزراعة المغربية ضمن عملية مشتركة مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف زيادة ربحية القطاع وتعزيز استدامته وتوحيد جهود الدول في مكافحة التغير المناخي.